



تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2019

الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية
في المنطقة العربية

موجز تنفيذي



ازدهار البلدان كرامة الإنسان





ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان



رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشَقف وعِزم وعَمَل: نبتكر، ننتج المعرفة، نقدّم المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلّ إنسان.

تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2019

الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة
والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية

موجز تنفيذي



ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان



© 2020 الأمم المتحدة
جميع الحقوق محفوظة عالمياً

طلبات (إعادة) طبع مقتطفات من المطبوعة أو تصويرها توجّه إلى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 11-8575، بيروت، لبنان.

جميع الطلبات الأخرى المتعلقة بالحقوق والتراخيص ولا سيما الحقوق الثانوية توجّه أيضاً إلى الإسكوا.

البريد الإلكتروني: escwa@un.org-publications؛ الموقع الإلكتروني: www.escwa.un.org

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذا التقرير هي للمؤلفين، وليست بالضرورة للأمم المتحدة، أو مسؤوليها، أو الدول الأعضاء فيها، أو لأي من المنظمات المشاركة في مجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية، أو المنظمات الوارد ذكرها في هذا التقرير.

الإحصاءات والبيانات الواردة في هذا التقرير هي بيانات مؤقتة، وغير خاضعة بالضرورة لتدقيق رسمي.

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا التقرير، ولا طريقة عرض مادته، على التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة أو أي من المنظمات السابق ذكرها بشأن المركز القانوني لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو بشأن سلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

تتألف رموز وثنائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثنائق الأمم المتحدة.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية.

ملخص

الاتفاق، البالغ عددها 23 هدفاً، اتخاذ تدابير طموحة ومتكاملة وعملية متعددة، واعتماد نهج شامل وكيي يضمن هجرة آمنة ومنظمة ونظامية. ويقدم هذا التقرير تحليلاً جيد التوقيت لأثر السياسات المقترحة في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية على حوكمة الهجرة في المنطقة. وهو يتناول حوكمة الهجرة في البلدان العربية في ثلاثة مجالات ذات أولوية، ويغرض السياسات والبرامج المعتمدة في مختلف أنحاء المنطقة في مجال الهجرة، كما يقدم توصيات لحوكمة الهجرة على نحو متكامل وشامل في تلك المجالات ذات الأولوية.

يتضمن تقرير حالة الهجرة الدولية في المنطقة العربية، في نسخته الثالثة، تحليلات وافية ومعلومات مسهبة حول موضوع الهجرة. وهو يركز على بيانات الهجرة في المنطقة العربية، ويحلل اتجاهاتها وأنماطها ودوافعها على الصعيد الإقليمي والأقليمي في المنطقة، ويسلط الضوء على الجهود التي تبذلها البلدان العربية لوضع سياسات تتعلق بها. كما أنه يتوقف، في فصل مواضيعي، عند الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وهذا الاتفاق هو وثيقة طموحة تشكل إطاراً عالمياً شاملاً يقدم قيماً ومبادئ ونهجاً مشتركة لحوكمة الهجرة الدولية. ومن أهداف هذا

معلومات أساسية

2018، كانت المنطقة العربية منشأً لأكثر من 8.7 مليون لاجئ من أصل إجمالي بلغ 20.2 مليون وذلك استناداً لبيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وتلقت المنطقة العربية تحويلات مالية كبرى بلغت قيمتها 54.1 مليار دولار في عام 2017، أي نحو ضعف مجموع الأموال التي دخلت المنطقة في شكل مساعدات رسمية وضعف حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصافية في نفس العام.

أبرم الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، في كانون الأول/ديسمبر 2018. وهو يقدم خارطة طريق يُؤمل أن تسترشد بها البلدان للاطلاع على سُبل حوكمة الهجرة بفعالية، وذلك من أجل تحقيق هدف شامل هو ضمان أن تصب الهجرة في صالح الجميع، وأن تحصل في ظروف آمنة وتكون خياراً وليس ضرورة يفرضها اليأس من الواقع المعاش.

وقد ظهرت العلاقة بين الهجرة والتنمية بوضوح في السنوات الأخيرة، وأكدت على ذلك خطة التنمية

تشهد المنطقة العربية حركة هجرة دولية غير مسبوقة. ففي عام 2017، كانت هذه المنطقة تستقبل أكثر من 38 مليون مهاجر ولاجئ يمثلون نحو 15 في المائة من مجموع المهاجرين الدوليين المنتشرين في جميع أنحاء العالم والبالغ عددهم 258 مليوناً. ومن بين هؤلاء المهاجرين الدوليين، يشكل العمال المهاجرون نسبة كبيرة، لا سيما في دول مجلس التعاون الخليجي. أما المهاجرون المنتشرون في المنطقة العربية، فمنهم تسعة ملايين لاجئ قصدوا هذه المنطقة التماساً للحماية من بينهم 3.7 مليون لاجئ حسب بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين و 5.4 مليون لاجئ فلسطيني مسجلون لدى وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل الفلسطينيين. كذلك، أدت النزاعات والضغط البيئي إلى نزوح أكثر من 15 مليون شخص داخل بلدانهم، لا سيما في الجمهورية العربية السورية والسودان والصومال والعراق واليمن.

والهجرة من المنطقة العربية آخذة بالتزايد هي أيضاً. وقد بلغ عدد المهاجرين من بعض بلدان المنطقة ما يقدر بـ 29 مليون شخص في عام 2017، نصفهم تقريباً هاجر إلى بلدان داخل المنطقة. وبحسب بيانات منتصف العام

حقوقهم، من جهة، وتعزيز الرخاء والابتكار والتنمية المستدامة، من جهة ثانية. ويقوم هذا الاتفاق على رؤية كاملة وشاملة للهجرة الدولية؛ ويؤيد، بالأدلة، ضرورة موازنة جميع السياسات العامة والقطاعية مع الأهداف المتعلقة بالهجرة. كما أنه يؤكد على أن الإجراءات المتجزئة التي تُتخذ على مستوى السياسات ولا تركز إلا على حوكمة الهجرة غير كافية لتحويل الهجرة إلى مصدر للمكاسب الإنمائية.

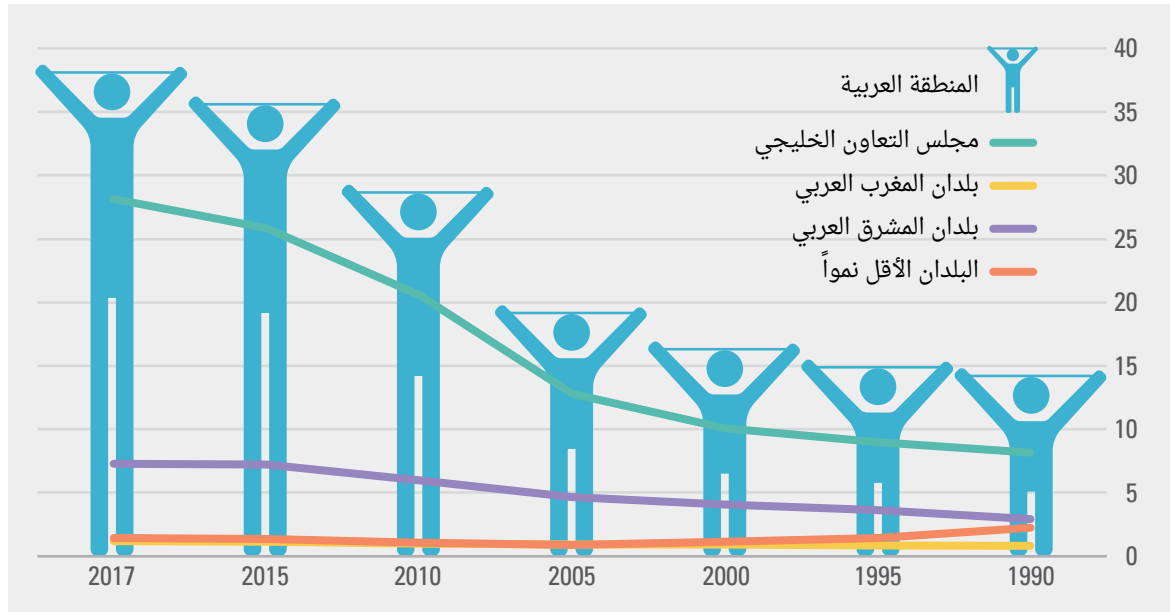
المستدامة لعام 2030. فقدرة المهاجرين على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في بلدان المنشأ والمقصد تبرهنها قصص وبحوث كثيرة تؤكد وجود علاقة مباشرة بين الهجرة والتنمية. وللاستفادة من المكاسب الإنمائية التي تنطوي عليها الهجرة، يجب حماية المهاجرين وتمكينهم. ويتضمن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية أدلة على العلاقة بين تلبية احتياجات المهاجرين وإعمال

عن تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2019

باستخدام بيانات الهجرة كأساس لوضع سياسات قائمة على الأدلة. ويتضمن هذا الفصل أيضاً معلومات عن التحويلات المالية إلى المنطقة العربية ومنها، وتحليلاً للدوافع الرئيسية وراء الهجرة والنزوح في هذه المنطقة.

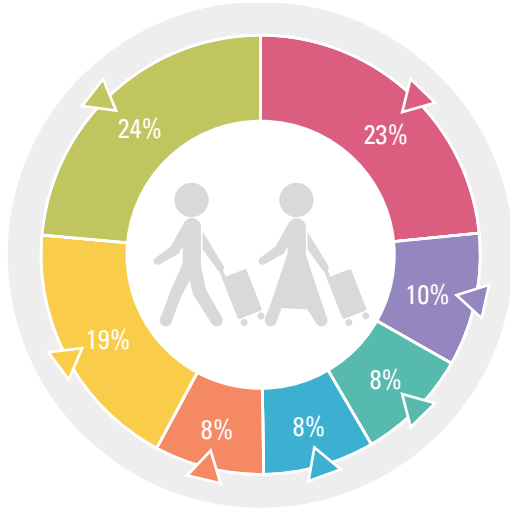
يتضمن **الفصل الأول** من هذا التقرير لمحة عامة عن أحدث الاتجاهات وآخر الأرقام المتعلقة بالهجرة والنزوح في المنطقة العربية ومجموعات البلدان فيها، وذلك تماشياً مع الهدف 1 من أهداف الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والمتعلق

الشكل 1. عدد المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية (بالملايين)، 1990-2017



Source: ESCWA calculations based on United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division (DESA), 2017; DESA, "Trends in International Migrant Stock: The 2017 Revisions", International Migration database. Available at <https://www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2017/estimates17.asp> (accessed on 7 August 2018).

الشكل 3. بلدان المنشأ الرئيسية الأكثر تصديراً للمهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية، 2017

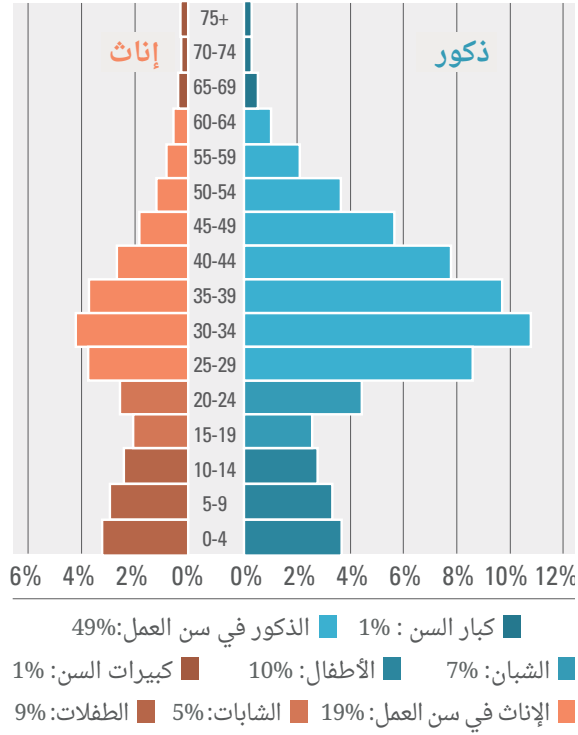


8.9 مليون
3.7 مليون
3.2 مليون
3.1 مليون
3.1 مليون
7.1 مليون
9.0 مليون

الهند
فلسطين
الجمهورية العربية السورية
بنغلاديش
باكستان
البلدان العربية الأخرى
سائر بلدان العالم

Source: ESCWA calculations based on DESA, 2017 (see figure 1).

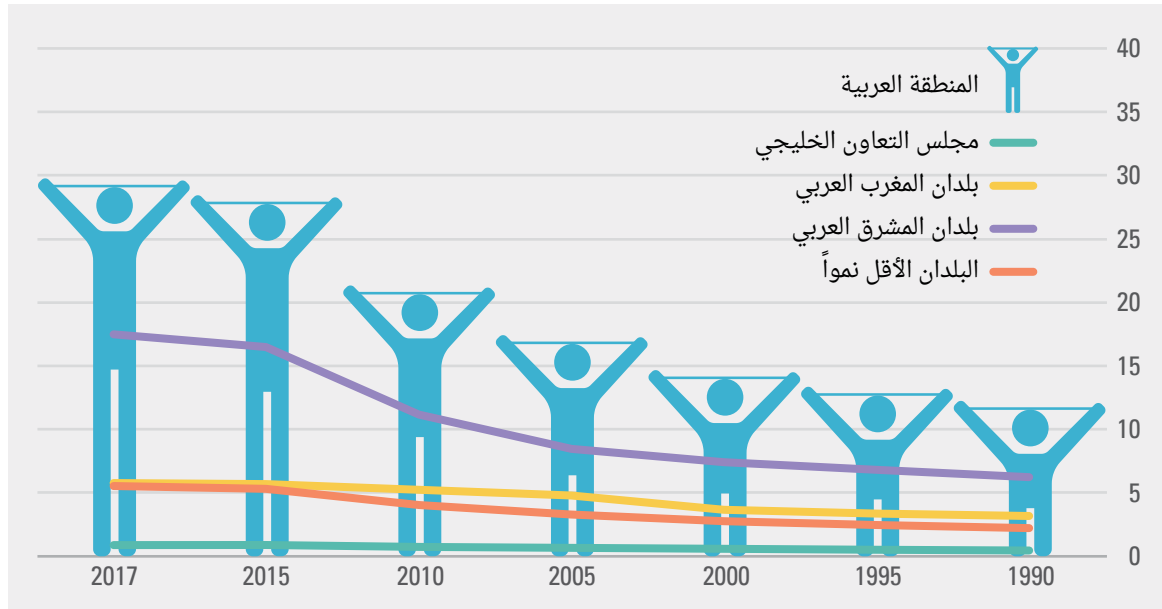
الشكل 2. توزيع المهاجرين واللاجئين في المنطقة العربية، بحسب الجنس والفئة العمرية، 2017



كبار السن : 1% الذكور في سن العمل: 49%
الشباب: 7% الأطفال: 10% كبيرات السن: 1%
الإناث في سن العمل: 19% الشابات: 5% الطفلات: 9%

Source: ESCWA calculations based on DESA, 2017 (see figure 1).

الشكل 4. عدد المهاجرين واللاجئين القادمين من المنطقة العربية (بالملايين)، 1990-2017

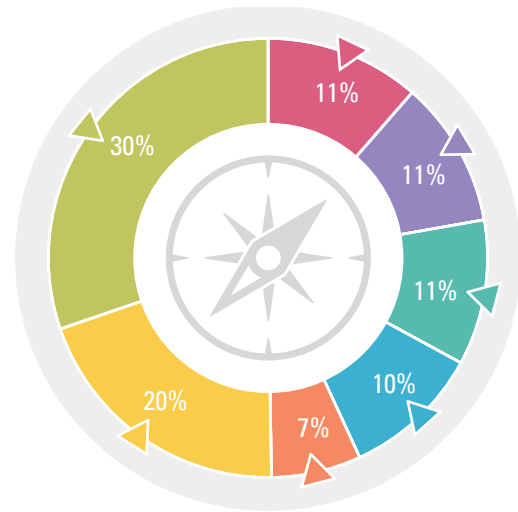


Source: ESCWA calculations based on DESA, 2017 (see figure 1).



¹ الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، الجمهورية العربية السورية، العراق، عُمان، دولة فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، مصر، المملكة العربية السعودية (بحسب منظمة العمل الدولية)

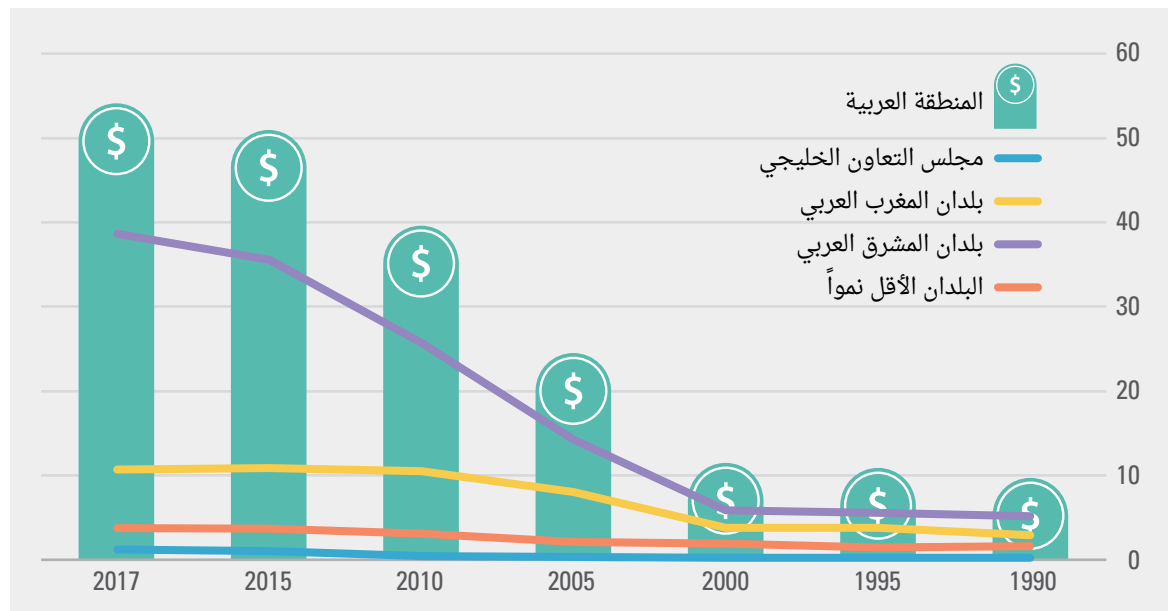
الشكل 5. بلدان المقصد الرئيسية الأكثر استقبالا للمهاجرين واللاجئين العرب، 2017



3.3 مليون	تركيا
3.1 مليون	الأردن
3.1 مليون	المملكة العربية السعودية
3.0 مليون	فرنسا
1.9 مليون	لبنان
5.8 مليون	البلدان العربية الأخرى
8.8 مليون	سائر بلدان العالم

Source: ESCWA calculations based on DESA, 2017 (see figure 1).

الشكل 6. تدفقات التحويلات المالية إلى المنطقة العربية حسب مجموعات البلدان (بمليارات الدولارات)، 1990-2018



Source: World Bank, Migration and Remittances database. Available at <https://www.worldbank.org/en/topic/migrationremittancesdiasporaissues/brief/migration-remittances-data> (accessed on 7 August 2018).

من اللاجئين
في العالم هما من
المنطقة العربية
في عام 2018

2/5



سائر بلدان
العالم

المنطقة
العربية

في عام 2018، كانت المنطقة العربية
منشأً لأكثر من 8.7 مليون لاجئ،
ولا يزال 29% من منهم في المنطقة.

من السكان المهاجرين
واللاجئين في
المنطقة العربية كنَّ
من النساء في
عام 2017

33%



في عام 2017 شكلت النساء نحو 50% من
السكان المهاجرين في بلدان المشرق العربي
والبلدان العربية الأقل نمواً، مقابل 35% فقط
في بلدان المغرب العربي و28% في دول
مجلس التعاون الخليجي.

حوالي
من مجموع التحويلات
العالمية، كان مصدرها
دول مجلس التعاون
الخليجي في عام 2017

27%



البلدان العربية
الأخرى

دول مجلس
التعاون الخليجي

بلغت قيمة مجموع التحويلات المالية
المُرسلّة من المنطقة العربية 120.6 مليار
دولار في عام 2017، كلّها تقريباً من دول
مجلس التعاون الخليجي.

في عام 2017، كانت بلدان المشرق العربي
المتلقية الرئيسية للتحويلات المالية.

أكثر من
من مجموع التحويلات المالية
2/3 تلقتها الأردن لبنان ومصر



تلقت المنطقة العربية 54.1 مليار دولار
في شكل تحويلات مالية في عام 2017،
أي 8.7% من التحويلات المالية العالمية.

غير النظامية، والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، والهجرة القسرية وحماية اللاجئين، وإجراءات القبول والإقامة. ويعرض هذا الفصل أيضاً التطورات الحاصلة في مجال التعاون بين مجموعات البلدان في المنطقة العربية، إضافة إلى التعاون الإقليمي والعالمي، في مجال الهجرة التي تكون البلدان العربية طرفاً فيها.

يعرض **الفصل الثاني** من التقرير آخر التطورات المستجدة على مستوى السياسات ذات الصلة بحوكمة الهجرة في البلدان العربية طرفاً فيها، وذلك في الفترة بين نيسان/أبريل 2017 وآذار/مارس 2019. وتشمل أهم القضايا التي شهدت نشاطاً سياسياً مواضيع الجنسية وانعدام الجنسية، وهجرة العمال، والهجرة

الجدول 1. التطورات على مستوى السياسات، بحسب البلدان والمجالات المواضيعية، نيسان/أبريل 2017-آذار/مارس 2019

البلد	الجنسية وانعدام الجنسية	هجرة العمال	الهجرة غير النظامية	الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين	النزوح القسري وحماية اللاجئين	حالات القبول، وتأشيرات السفر، وتصاريح الإقامة	قوانين وسياسات أخرى
الجزائر							X
البحرين		X	X	X		X	X
جزر القمر							
جيبوتي		X			X		
مصر	X			X			X
العراق				X	X	X	
الأردن	X	X		X	X		
الكويت		X	X	X		X	X
لبنان					X		
ليبيا							
موريتانيا							
المغرب			X	X			
عمان		X				X	X
قطر		X	X	X	X	X	
المملكة العربية السعودية		X	X	X		X	X
الصومال	X			X	X		
دولة فلسطين							
السودان	X			X	X		
الجمهورية العربية السورية		X			X		X
تونس			X	X			X
الإمارات العربية المتحدة	X	X	X		X	X	
اليمن							

Source: Compiled by ESCWA, 2019.

النتائج الرئيسية

- اتخذت بعض دول مجلس التعاون الخليجي إجراءات واسعة النطاق في مجال حوكمة الهجرة على الصعيد الوطني، بينما قامت مجموعات البلدان الأخرى، ولا سيما البلدان العربية الأقل نمواً، بسن قوانين وسياسات محدودة النطاق؛
- حظي الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين بالقسط الأكبر من الاهتمام، كما حلت هجرة العقال والهجرة القسرية وحماية اللاجئين على رأس الإجراءات ذات الأولوية على مستوى السياسات؛
- في ما يتعلق بهجرة العقال، عملت دول مجلس التعاون الخليجي جاهدةً لتعزيز حماية حقوق العمال المهاجرين، عن طريق فرض أنظمة أكثر صرامة على وكالات التوظيف، ووضع عقود عمل موحدة، وإنشاء آليات لدعم تسوية المنازعات المتعلقة بالعمال، وسن أنظمة جديدة لإصدار تراخيص العمل وتجديدها. ومع ذلك، يبقى العمال المهاجرون فئة ضعيفة في ظل نظام الكفالة
- القائم، والذي قد يحول دون حصول المهاجرين على الحقوق والخدمات؛
- أطلقت حملات لتسوية أوضاع العمال الأجانب، مما أتاح لبعض المهاجرين غير النظاميين مغادرة البلد من دون دفع غرامة. غير أنّ الجهود المبذولة خصيصاً لإدماج هؤلاء المهاجرين، من خلال تسوية أوضاعهم أو فتح قنوات للهجرة النظامية، لا تزال محدودة؛
- نال موضوع الاتجار بالبشر اهتمام واضح في السياسات واتخذت إجراءات عديدة في هذا المجال، في حين لم يُعتمد إلا عددٌ قليل من السياسات لمعالجة مسألة تهريب المهاجرين؛
- قامت بلدان عربية بسن قوانين جديدة لتحديث إجراءات منح اللجوء، أو تحسين وضع اللاجئين، أو حماية الأشخاص النازحين قسراً ومنحهم مزيداً من الخدمات. غير أنّ وجود أعداد كبيرة من اللاجئين في المنطقة فرض تحديات جسيمة على المجتمعات المحلية وبلدان المقصد. وفي بعض الحالات، أدى ذلك إلى وضع سياسات تقيد حقوق اللاجئين وتحدّ من الخدمات المتاحة لهم، وبالتالي إلى مفارقة ظروفهم السيئة في الأصل.

النتائج الرئيسية

- ويتوقف **الفصل الثالث** من هذا التقرير عند الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، ويوضح أهدافه، وينظر في أولويات حوكمة الهجرة الإقليمية كما يحددها هذا الاتفاق. ويتضمن هذا الفصل أيضاً عرضاً للسياسات المتخذة في كل مجال من المجالات ذات الأولوية المختارة، والسياسات والبرامج المعتمدة في مختلف أنحاء المنطقة. ويحدد الفصل الثغرات القائمة، ويقدم توصيات بشأن التدخلات اللازمة تنفيذها على مستوى السياسات. كذلك، يتضمن هذا الفصل تحليلاً للأطر والسياسات الوطنية القائمة المتعلقة بحوكمة الهجرة، وذلك في مجالات محدّدة ذات أولوية هي الإدماج الكامل للمهاجرين؛ وحصولهم على الخدمات الأساسية (مع التركيز على الخدمات الصحية)؛ وأوجه الضعف المتأصلة لدى المهاجرين؛ والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.
- لا تؤدي التشريعات التقييدية المتعلقة بمنح الجنسية وتجنيس المهاجرين في معظم البلدان العربية إلى منح الجنسية للمهاجرين وأبنائهم وإدماجهم الكامل في المجتمع، ما يؤدي إلى ظهور مجموعات من السكان غير المواطنين الذين إما يحصلون على حقوق وخدمات أساسية محدودة وإما لا يحصلون عليها إطلاقاً؛
- إنّ حصول المهاجرين على الخدمات الأساسية شرط أساسي لكفالة حقوقهم وتمكينهم. وبدل تقييم مدى حصول المهاجرين على الخدمات الصحية، باعتبار ذلك بُعداً أساسياً من أبعاد التنمية البشرية، على أنّ الدولة لا تتولى مسؤولية توفير الرعاية الصحية لهم إلا في بلدين أو ثلاثة. ففي معظم دول مجلس التعاون الخليجي، يتولى

بقوانين العمل. وفي الآونة الأخيرة، اتخذت بعض البلدان تدابير للتخفيف من هذه القيود، ووضعت نُظماً إلزامية لحماية أجور المهاجرين والتأكد من أن هذه الأجور تُدفع بالكامل وفي الوقت المحدد؛

- على الرغم من أن معظم الدول العربية أطراف في بروتوكولات باليرمو بشأن الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، تؤدي ضعف الجهود الرامية إلى تنفيذ هذه الصكوك إلى ظهور مجموعة متنوعة من الممارسات غير القانونية التي تزيد حالة المهاجرين في المنطقة سوءاً. وقد اتخذت عدة بلدان تدابير لمنع الاتجار بالأشخاص، غير أنها لا تشمل تهريب المهاجرين. كذلك، لا تكفي الموارد البشرية والإدارية المتوفرة لمكافحة الشبكات الإجرامية المسؤولة عن عمليات التهريب.

أصحاب العمل وحدهم مسؤولية توفير التأمين الصحي. وفي العديد من البلدان، تتسم الأنظمة والقوانين التي تحدد الجهات المسؤولة عن تحمّل تكاليف الخدمات الصحية بالغموض، ما يعرض المهاجرين لخطر الإقصاء أو الإهمال؛

- يندرج العمال المنزليون المهاجرون ضمن فئة المهاجرين الذين يعانون من أوجه ضعف متزايدة ومن خطر التعرض لسوء المعاملة. وفي البلدان التي تشكل أكبر مقصد للمهاجرين في المنطقة العربية، وهي دول مجلس التعاون الخليجي والأردن ولبنان، يخضع توظيف العمال الأجانب ومنحهم الإقامة لنظام الكفالة. ويعرّض ذلك العمال المنزليين المهاجرين للمخاطر، بسبب عدم شملهم

خلاصة

تصب الهجرة في صالح الجميع، أي على المهاجرين والمجتمعات المحلية في بلدان المنشأ وبلدان المقصد على السواء. ولكن، ليتحقّق التحوّل المنشود في حوكمة الهجرة الدولية، لا بدّ من ضمان تنفيذ هذا الاتفاق من دون تأخير، على الرغم من الصعوبات التي قد تُحوّل دون ذلك. ولعلّ من مصلحة البلدان العربية أن تنظر في سُبُل تنفيذ هذا الاتفاق وأن تحتّ الخطى للتقدّم نحو تحقيق أهدافه.

تؤكد التحليلات الواردة في هذا التقرير على أن الهجرة واقعٌ يعيشه الملايين من الأشخاص المهاجرين من وإلى المنطقة أو عبرها. وتواجه المنطقة العربية تحديات خاصة بها، من بينها التدفقات الكثيفة للمهاجرين والأنماط والاتجاهات المعقّدة للهجرة، غير أنها تشهد، في نفس الوقت، ممارسات جيدة في مجال حوكمة الهجرة في عدد من بلدانها.

فالاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية يعتمد نهجاً محوره الإنسان وهدفه أن